مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (7) العدد (3) سبتمبر 2023
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2023/07/15 ، تاريخ القبول: 2023/10/09، تاريخ النشر: 2023/10/25

الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

عمـــــــار سالم غريبـــــة
أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد . جامعة المرقب
amarghareba71@gmail.com
أبوبكـــر أحمـد الصـــداعـــي
محاضر مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة . الجامعة الأسمرية الإسلامية
Abobakar.alsadae1987@gmail.com

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصادي الليبي، وأثره على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، وكذلك التعرف على أهم أسباب ظهور وتنامي حجم الاقتصاد الخفي ، وأهم المشاكل والصعوبات المتعلقة بقياس الاقتصاد الخفي .

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة ، بالإضافة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق أسلوب معدل النقود المتداولة إلى ودائع تحت الطلب ، واعتمدت هذه الدراسة أيضاً على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام نموذج تحليل الأعداد البسيط .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انخفاض نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي للقضاء على السوق الموازية ، كذلك ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي إلى مستويات قياسية بعد عام 2011م بنسبة نمو سنوية بلغت 13% من حجم أنشطة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد .

المقدمة:

يعرف اقتصاد الظل بأنه : ذلك الاقتصاد الذي يتضمن الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة[1] ، ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي ، وهناك العديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد ، فمن أهم الأنشطة المشروعة التي تعمل في اقتصاد الظل : المشروعات الحرفية غير المرخصة ، الباعة المتجولين ، خدم المنازل ، مزاولة الدروس الخصوصية ، وغيرها.

أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ، فمنها على سبيل المثال : تجارة المخدرات ، الهجرة الغير شرعية ، وهذا النوع من الأنشطة يصنف تحت اسم الاقتصاد الأسود .

ويعد (**جوتمان**) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة ، حيث نبه على مدى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الاجمالي[2] .

كما تشير بعض الدراسات التي أجريت عن ظاهرة اقتصاد الظل إلى أن نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي تصل في المتوسط إلى : 30% في الدول المتقدمة ، وإلى : **50%** في الدول النامية .

وقد أطلقت تعبيرات متعددة على الاقتصاد الخفي ، فقد سماه البعض بالاقتصاد التحتي ، الاقتصاد الأسود ، الغير مرئي ، المغمور، اقتصاد الظل .

إشكالية البحث :

إن معظم دول العالم بما فيهم ليبيا تعاني من ظاهرة الاقتصاد الخفي (الظل) ويترتب عليه ظهور بعض المشاكل التي تواجه المخططين الاقتصاديين وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي ، هو صعوبة التقدير الكمي لحجم الاقتصاد الخفي وتأثيره على الاقتصاد الوطني وذلك نظراً لعدم وجود بيانات دقيقة مسجلة حول نشاطات الاقتصاد الخفي ، الأمر الذي يترتب عليه حسابات قومية غير

(1) – أبولسين : 2006 ، والعربي : 2004م .

(2) – جوتمان : بحث عن الاقتصاد السفلي ، عام 1977م .

صحيحة للدولة ، ومن ثم خطط اقتصادية غير فعالة مما يترتب عليها آثار عكسية تضر بالاقتصاد الوطني .

هدف الدراسـة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصادي الليبي ، وما أثره على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، وكذلك التعرف على أهم أسباب ظهور وتنامي حجم الاقتصاد الخفي ، وأهم المشاكل والصعوبات المتعلقة بقياس الاقتصاد الخفي .

أهمية الدراسـة :

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يشكلها الموضوع الذي يتناوله ، إذ يسلط الضوء على واقع اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي ، والإسهام في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع الذي أصبح يشكل محوراً جديداً للبحث والدراسة في هذا المجال[1] .

منهجية الدراسـة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة ، وكما سيتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق أحد المداخل النقدية ، وهي طريقة أسلوب معدل النقود المتداولة إلى ودائع تحت الطلب ، وسيتم استخدام هذه الطريقة لتوفير البيانات النقدية اللازمة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة ، وستعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام نموذج تحليل الأعداد البسيط .

فرضية الدراسـة :

1- أن هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي .

2- ليس هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية .

تقسيمات الدراسـة :

(1) – سمية ميلاد باكير ، تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي ، مجلة المنتدي الأكاديمي .

المحور الأول : مفهوم الاقتصاد الخفي .

المحور الثاني : أسباب توسع الاقتصاد الخفي وانتشاره .

المحور الثالث : أنشطة الاقتصاد الخفي .

المحور الرابع : الآثار المترتبة على اقتصاد الظل .

المحور الخامس : تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي .

المحور السادس : النتائج .

المحور السابع : التوصيات .

حدود الدراسة :

خلال الفترة 2000 – 2011م ، حيث تم اختيار هذه الفترة لتعذر الحصول على بيانات حقيقية بعد هذه الفترة .

الدراسات السابقـة :

لقد تم التعرض في الكثير من الدراسات لموضوع ظاهرة الاقتصاد الخفي ، حيث أن مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع تفيد في استكمال الإطار النظري للدراسة من جهة وما قد يتم التوصل إليه من نتائج من جهة أخرى .

وفيما يلي تعرض بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وهي كالتالي :

الدراسة الأولى تتكلم عن انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري (**بودلال علي**) ، استهدفت هذه الدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الرسمي خلال الفترة (**1970– 2010 م**) وبينت النتائج المتحصل عليها بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة وهي في توسع وانتشار مستمر تعود أسبابه إلى عوامل عدة ، وأن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلق من أسباب ظهورها ، كذلك لخصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي يتواجد

جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي ، ويكاد يكون مكملاً له ، ولذلك يدعى في بعض الأحيان (بالاقتصاد الموازي) ومقاومة هذا الاقتصاد تتطلب معالجة تعتمد على (السبب والنتيجة) وليس بأسلوب (المنع والملاحقة) .

أما الدراسة الثانية فتتكلم عن تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (**1981- 2010 م**) ، (**سمية ميلاد باكير**) تهدف هذه الدراسة لتقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (**1981- 2010م**) ، كذلك تحديد الأهمية النسبية لحجم الإنتاج والاستخدام لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي ، وتعد هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على واقع اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي ، والإسهام في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع الذي أصبح يشكل محوراً جديداً للبحث والدراسة في هذا المجال .

أما الدراسة الثالثة فكانت لـ (**علي أسامة الجيلاني 2008م**) ، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا خلال الفترة من سنة (**1981- 2006م**) ، وقد لخصت الدراسة إلى أن الإجراءات المتبعة من قبل مصرف ليبيا المركزي في القضاء على السوق الموازية ابتداءً من 14 / 12 / 1999م حتى نهاية عام 2001م عن طريق تنفيذ برنامج سعر الصرف المعلن وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي قد ساعدت في انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تدريجياً من **16.5%** عام 1996م إلى 3.1% عام 2006م .

المحور الأول : مفهوم الاقتصاد الخفي :

لا يوجد تعريف محدد ودقيق له ، لأن مفهوم الاقتصاد الخفي يختلف من شخص لآخر، فهناك من عرفه على أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية [1] ، وهناك من قال بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية ، وذلك لعدم إعلانه ، أو تسجيله بأقل من قيمته الحقيقية في السجلات الضريبية ، ويرى آخرون بأن الاقتصاد الخفي هو عبارة عن أنشطة اقتصادية مشروعة أو غير مشروعة ، ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي[2] .

(1) – د . حيان سلمان ، اقتصاد الظل والاقتصاد الخفي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص2 .

(1) – محمد مؤمن ، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا ، والهدف القائم على التنوع الاجتماعي ، نقلا عن موقع : www.hunalibya.com

ومن أمثلتها : مزاولة الدروس الخصوصية ، دكاكين وورش غير مسجلة ، خدم المنازل ، التسويق الالكتروني ، المتاجرة بالبشر، بيع الأسلحة والمخدرات.....إلخ .

ويطلق الاقتصاديون على الاقتصاد الخفي تسميات عديدة ومتنوعة منها : " اقتصاد الظل ، الاقتصاد المقابل ، الاقتصاد التحتي ، الاقتصاد غير الرسمي" . والجامع بين كل هذه التسميات أنه اقتصاد يمارس بعيداً عن رقابة الدولة .

المحور الثاني : أسباب توسع الاقتصاد الخفي وانتشاره :

هناك أسباب عديدة أدت إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي ، وعلى الرغم من اختلاف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن اعتبار العوامل التي تدفع الأفراد للانخراط في اقتصاد الظل واحدة ، وتتمثل في :

1) – **العامل الاقتصادي** : ويعتبر العامل الأهم في الدول النامية ، نتيجة التدخل الكبير للدولة بالنشاطات الاقتصادية .

2) – **العامل السياسي** : يتمثل في ضعف المؤسسات الحكومية في إدارة الأنشطة الاقتصادية وذلك بسبب إهمالها لقطاعات اقتصادية مقابل دعمها لقطاعات أخرى محدودة .

3) – **العامل الإداري** : متمثلاً في البيروقراطية الكبيرة في الأنشطة الإدارية ، الأمر الذي يؤدي لتعقيد الإجراءات الإدارية للبدء في نشاط اقتصادي معين كإنشاء سجل تجاري أو استخراج رخصة ، كذلك صعوبة الحصول على قروض لتمويل المشاريع .

ولليبيا وضع خاص ، أنتج أسباباً خاصة بها ، ومن أهم هذه الأسباب :

1) – **تدني مستوى الدخل مقابل الاحتياجات الضرورية** : ويعتبر هذا السبب هو الأقوى ، في توجه الأفراد نحو الاقتصاد غير الرسمي وذلك لسد حاجاتهم الأساسية .

2) – **إغلاق الشركات الأجنبية بسبب الظروف الأمنية** : الأمر الذي جعل بعض العاملين في تلك الشركات للعمل في مجالات أخرى ، لا تخضع لسلطة الدولة .

3) – **ندرة السيولة النقدية في المصارف الليبية** : مما تسبب في عدم ثقة رؤوس الأموال في تلك البنوك ، الأمر الذي اضطرهم للاحتفاظ بأموالهم خارج المصارف ، مما جعل المواطن البسيط يعمل خارج إطار الدولة لتوفير السيولة .

4) – **ارتفاع إيجار العقارات التجارية** : مما سبب في ممارسة الأفراد لنشاطاتهم داخل منازلهم ، بدلاً من مزاولتها في محلات تجارية ، وذلك توفيراً لأجورها .

5) – **البيروقراطية في إجراءات التسجيل التجارية** : سواءً كان ذلك متعمداً أو غير متعمد ، يؤدي ذلك إلى لجوء المتعاملين إلى الأبواب الخلفية أو ما يسمى بالسوق السوداء ، لاسيما مع ضعف سلطة تنفيذ القانون والأجهزة الرقابية والضبطية .

6) – **سيطرة رؤوس الأموال على السوق الرسمي** : ومساندة الدولة لهذه الفئة بفتح الاعتمادات المستندية لهم بسعر السوق الرسمي مما ترتب عنه هروب التجار الآخرين من دفع الضرائب ، وعدم تفعيل سجلاتهم التجارية ، فأصبحوا بعيدين عن رقابة الدولة وسلطتها .

- كذلك القرارات العبثية التي تتخذها الدولة أحياناً : تشجع على اقتصاد الظل ، ومثالاً على ذلك عندما أصدرت حكومة الوفاق الوطني قراراً يقضي بخصم **20%** من مرتبات العاملين بالقطاع العام ، يحمل القرار **270** لسنة **2020**م وصادر في شهر أبريل **2020**م [1] ، وذلك كخطة تقشفية فرضتها وزارة المالية والبنك المركزي للحد من الانفاق العام ، في حين أن المرتبات في حد ذاتها لا تكفي لسد الحاجات الضرورية ، فما بالك بعد هذا الخصم ، الأمر الذي يعني توجه العاملين إلى نشاطات اقتصادية غير رسمية .
- إضافة إلى سياسات الدولة الليبية التي فرضها واقع جائحة كورونا ، مثل قرار حضر التجول الذي زاد الأمر تعقيداً ، حيث اضطر أصحاب بعض المحالات التجارية وسيارات الأجرة إلى تغيير نشاطهم في ظل الحضر، إلى نشاطات اقتصادية غير رسمية بعيدة عن رقابة الدولة .

(1) – محمد مؤمن ، مرجع سبق ذكره .

المحور الثالث : أنشطة الاقتصاد الخفي :

يعد اقتصاد الظل واسعاً ومتنوعاً ، حيث يضم مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تمارس بعيداً عن أعين الدولة وأجهزتها الرقابية ، وتمارس هذه الأنشطة من قبل فرد واحد ، أو مجموعة أفراد من أجل تحقيق ربح سهل دون الالتزام بالإجراءات القانونية اللازمة للقيام بهذه الأنشطة ، ومن أهم الأنشطة التي تندرج تحت بند نشاطات الاقتصاد الخفي ما يلي :

- الأنشطة الحرفية والتجارية والصناعية التي تعمل دون ترخيص قانوني ، ومثال ذلك الورش ومعامل النسج والبناء .
- الأنشطة الزراعية المتمثلة في إنتاج المحاصيل الزراعية ، وتربية المواشي ، والطيور، والدواجن ، وكذلك صيد الأسماك ، والمناحل وهي الأنشطة الرئيسية للأسر في الريف ، التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة ، أيضاً تمثل نسبة كبيرة في إجمالي العمالة [1] .
- أنشطة الباعة المتجولين الذين يستعملون عرباتهم للتنقل بين المنازل والأحياء السكنية طلباً لمن يشتري سلعتهم بغض النظر عن كون هذه السلع استهلاكية أو غير استهلاكية .
- الأعمال التي يتقاضى أصحابها أجراً مالياً ولا يتم تسجيل هذه الأعمال في الدولة كالمعلمين الخصوصيين .

المحور الرابع : الآثار المترتبة على اقتصاد الظل :

هناك آثار إيجابية وآثار سلبية لهذا الاقتصاد ، وسنتناول كلاً منها على حدا .

أولاً : الآثار السلبية للاقتصاد الخفي :

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الخفي يشكل ظاهرة لها آثار سلبية عديدة من أهمها :

1) – من أهم الآثار المترتبة على وجود اقتصاد الظل ، هي أن جزء من الدخل الذي يتم توليده لا يخضع للضرائب ، لذلك كلما اتسعت رقعة هذا الاقتصاد أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم قدرتها على تقديم الخدمات وصيانة المرافق .

2) – يؤدي إلى تضليل البيانات الرسمية للحكومة من خلال إعطاء نسب غير صحيحة للمؤشرات الاقتصادية ، مما يجعل هذه المؤشرات غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية للدولة ، فنمو

---

(1) – سمية ميلاد بكير، تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981 – 2010م) ، مجلة المنتدى الأكاديمي ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2019م .

الاقتصاد الخفي ينتج عنه نوع من المغالاة في تقدير حجم المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج . كما هو الحال بالنسبة لإحصائيات معدلات البطالة في ليبيا ، حيث توجد نسبة لا يستهان بها من العمالة الوطنية العاملة ضمن الاقتصاد الخفي وهي مسجلة في القوى العاملة ضمن الباحثين عن عمل[1] .

3) – إن انتشار هذا الاقتصاد يؤثر على استخدام الموارد المحلية، حيث يصبح استخدامها مشوهاً من خلال استهلاكها للاستخدام الشخصي أو الصناعي ، مما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في الدولة .

ثانياً: الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي :

1- يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ، الأمر الذي يساعد على خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول .
2- يساهم في حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين دون الحاجة إلى إعداد خطط قد تستغرق وقتاً طويلاً لتنفيذها .
3- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وتخفيف أعباء الطبقات المتوسطة عن طريق توفير مداخيل إضافية .

المحور الخامس : تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي :

هناك بعض الأنشطة التي يصعب جمع معلومات عنها مثل التي يتم مزاولتها داخل المنازل ، وهو ما يتطلب اتباع أساليب علمية دقيقة لتقدير حجم هذا القطاع ، وهناك نوعان من الأساليب لتقدير حجم هذه الأنشطة أحدهما على المستوى الكلي والآخر على المستوى الجزئي ، وهنا عرض مبسط لهذه الطرق :

(1) – أسامة الجيلاني علي ، الاقتصاد الخفي في ليبيا ، باحث اقتصادي بإدارة البحوث والإحصاء ، مصرف ليبيا المركزي .

أولاً : الطرق غير المباشرة أو على المستوى الكلي :

1- طريقة الفرق بين الدخل والإنفاق .
2- طريقة المداخيل النقدية .
3- طريقة النماذج .
4- طريقة إحصاء سوق العمل .
5- طريقة مؤشر استهلاك الكهرباء .

ثانياً : الطرق المباشرة وتتمثل في :

1- دراسة المنشآت الصغيرة .
2- دراسة الوحدات المعيشية .
3- دراسة عمالة الشوارع .

وهنا توضيح مبسط لطريقة المداخيل النقدية التي يتم اعتمادها والمتمثلة في أسلوب النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي .

ويعد (**جوتمان** ، **1977م**) أول من استخدم النسبة بين العملة المتداولة والودائع تحت الطلب في محاولة تقدير الاقتصاد الخفي ، ولقد افترضت هذه الطريقة ثبات نسبة النقود السائلة الخفية ، كما افترضت ثبات نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب باتخاذ سنة أساس معينة لا يوجد بها أنشطة خفية وتساوي سرعة تداول النقود في كلاً من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

ومن خلال ضرب الزيادة في معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في سرعة تداول النقود ، نصل إلى حجم المعاملات في الاقتصاد الخفي .

وهنا نوضح أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الأسلوب وهي :

1- تتطلب هذه الطريقة افتراض وجود سنة أساس لا يوجد بها أنشطة خفية ، وهذا غير منطقي .
2- افتراض تساوي سرعة تداول النقود في الاقتصاد المعلن وغير المعلن قد لا يكون صحيحاً .
3- ليس كل المعاملات الخفية تتم باستخدام النقود ، فبعض المعاملات تتم من خلال المقايضة .

واستناداً على هذه الفروض تتم اتخاذ سنة 2008م سنة أساس نتيجة انخفاض مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي[1] .

الجدول رقم (1) يوضح نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب خلال فترة الدراسة ، حيث أن العمود الأول يشكل الودائع تحت الطلب ، والعمود الثاني يمثل العملة في التداول ، بينما العمود الثالث يمثل نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب ، ولقد تم الحصول عليه بقسمة العمود الثاني على الأول ، ويلاحظ أن نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب كانت في نمو مستمر من 28.6% في سنة 2005م ، واستمرت في سنة 2011م عند 38.4% .

الجدول رقم (1)

نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب (مليون دينار) .

السنة	الودائع تحت الطلب D	العملة في التداول C	نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب
2000	5490.00	2699.20	% 49.2
2001	5713.10	2559.60	% 44.8
2002	6476.00	2613.90	% 40.4
2003	6603.10	2763.50	% 41.8
2004	8699.90	2612.70	% 30
2005	11545.20	3308.70	% 28.6
2006	12410.10	3932.90	% 31.7
2007	18256.30	4581.20	% 25.09
2008	28806.30	5608.30	% 19.5
2009	31206.50	6962.90	% 22.3
2010	33712.20	7609.00	% 22.6
2011	38597.00	14840.10	% 38.4

المصدر:

1- مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والإحصاء - أعداد مختلفة .

2- مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والإحصاء - النشرة الاقتصادية - المجلد 46 - الربع الرابع ، 2006م .

واستناداً إلى البيانات المتوفرة في الجدول رقم (1) يمكن احتساب حجم الاقتصاد الخفي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق المعادلات التالية [1] :

(1) – أسامة علي الجيلاني ، 2008م .

1) $K = C / D$

2) $r K = K_T - K_{2008}$

3) $HE = r K . C . N$

4) $RHE = HE / NON\ OIL\ GDP$

حيث :

K = العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب .

C = العملة في التداول .

D = الودائع تحت الطلب .

N = سرعة دوران النقود.

rk = معدل نمو الاقتصاد الخفي .

HE = حجم الاقتصاد الخفي .

RHE = نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج الملحي الإجمالي غير النفطي .

NON OIL GDP = الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

(1) – مصطفى الداودي ، 2015م .

الجدول رقم (2)

حجم الاقتصاد الخفي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (مليون دينار) .

السنة	الودائع تحت الطلب	العملة في التداول C	نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب	معدل نمو الاقتصاد الخفي RK	سرعة دوران النقود N	حجم الاقتصاد الخفي HE	الصادرات غير النفطية	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
2000	5490.00	2699.20	49.2	29.7	1.8	1444.50	229.7	10695.00	%14
2001	5713.10	2559.60	44.8	25.3	1.7	1102.20	253.5	14573.00	%8
2002	6476.00	2613.90	40.4	20.9	2.2	1203.60	356.2	15535.10	%8
2003	6603.10	2763.50	41.8	22.3	2.4	1481.00	755.1	15966.90	%9
2004	8699.90	2612.70	30	10.5	2.8	770.40	771.4	17543.40	%4
2005	11545.20	3308.70	28.6	9.1	3	906.30	841	20524.40	%4
2006	12410.10	3932.90	31.7	12.2	3.1	1491.20	2390.7	22524.20	%7
2007	18256.30	4581.20	25.09	5.62	2.8	721.50	2083.4	18831.60	%4
2008	28806.30	5608.30	19.5	0.0	2.6	0.00	2512.8	21752.20	%0
2009	31206.50	6962.90	22.3	2.8	1.6	316.70	975.52	23697.60	%1
2010	33712.20	7609.00	22.6	3.1	2.0	471.90	1406.93	25174.80	%2
2011	38597.00	14840.10	38.4	19.0	0.8	2253.8	644.07	17787.80	%13

المصدر: حسبت بواسطة الباحثين من :

- **بيانات من الجدول رقم (1) .**
- **مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والإحصاء - أعداد مختلفة .**
- **التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة .**
- **إحصائيات التجارة الخارجية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - أعداد مختلفة .**
- **شبكة التجارة الدولية .**

ويوضح الجدول رقم (2) حجم الاقتصاد الخفي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الجارية .

فلقد شهد الاقتصاد الخفي تراجعاً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي للقضاء على السوق الموازية ابتداء من 14 / 2 / 1999م وحتى نهاية عام 2001م عن طريق تنفيذ برنامج سعر الصرف المعلن دون فرض أي قيود على أسعار الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي . (مصطفى الداودي ، 2015م) .
حيث بلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 8% خلال سنتي 2001 و2002م بقيمة إجمالية 1102.20 ، 1203.60 ، مليون دينار على التوالي ، واستقرت في الانخفاض خلال أعوام 2004 ، 2005م ، مع ارتفاعات طفيفة من حين إلى آخر، وبلغ الاقتصاد الخفي أقل مستوى له خلال عامي 2009 و2010م بنسبة 1% و2% وبقيمة 316.70 ، 471.9 مليون دينار على التوالي ، ثم ونتيجة الأحداث التي مر بها الاقتصاد الليبي نما الاقتصاد الخفي بنسبة سنوية قياسية وصلت إلى 13% عام 2011م وبقيمة 2253.80 مليون دينار، وللوهلة الأولى يمكن ملاحظة أن النسب المشار إليها سلفاً منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية والعالمية ، ولكن تظل هذه النسب مرتفعة في ظل اقتصاد يدير معظم مؤسساته القطاع العام .

وسيتم تقدير نموذج لقياس العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة من سنة (2000 – 2011 م) باستخدام الصيغة الدالية المناسبة التي تتلائم مع هدف الدراسة ، وتم اعتماد البرنامج القياسي (**Gretl**) من أجل تقدير هذه العلاقة كمياً، وعليه فإن الصيغة الضمنية لنموذج الدراسة هي كالتالي :

$$y = b_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + m$$

ويتضح من النموذج أن الاقتصاد الخفي (X_1) الذي ترتكز عليه هذه الدراسة له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (y) ، وسيتم حساب مرونة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كالتالي :

$$\text{NON GDP (y) - HE(X)} = \frac{dy}{dx} x = 0.073 \ \frac{\bar{x}}{\bar{y}} * 4.83 = 35\%$$

ويتضح من خلال النتيجة السابقة أنه كلما زاد الاقتصاد الخفي بنسبة 100% زاد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 35% .

المحور السادس : النتائج :

1- قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي ، إذ اتضح من النتائج أن مرونة الاقتصاد الخفي إلى النمو الاقتصادي قد بلغت 35% .

2- انخفاض نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ، حيث كانت 14% لسنة 2000م ، وانخفض إلى 4% سنة 2004م ، نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي للقضاء على السوق الموازية .

3- ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي إلى مستويات قياسية عام 2011م بنسبة نمو سنوية بلغت 13% من حجم أنشطة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد .

المحور السابع : التوصيات :

1- العمل على تبني استراتيجية من قبل الحكومة لمحاربة الاقتصاد الخفي والحد من انتشاره في الاقتصاد الليبي .

2- العمل على مراقبة الهجرة غير الشرعية وتنظيم عمل الحدود ووضع برنامج عمل ينظم عمل الأجانب في ليبيا .

قائمة المراجع :

- **الكتب والأبحاث العلمية :**

1- **أبولسين :** 2006م ، والعربي : 2004م.

2- **جوثمان :** بحث عن الاقتصاد السفلي عام 1977م .

3- **سمية ميلاد باكير**، تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981 – 2010 م) ، مجلة المنتدى الأكاديمي ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، المجلد (3) ، العدد (1) ، 2019م .

4- **د. حيان سلمان** ، اقتصاد الظل والاقتصاد الخفي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص 2 .

5- **محمد مؤمن** ، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا والهدف القائم على التنوع الاجتماعي ، نقلاً عن موقع www.hundibya.com .

6- **محمد مؤمن** ، سبق ذكره .

7- **سمية باكير**، سبق ذكرها .

8- **أسامة الجيلاني علي** ، الاقتصاد الخفي في ليبيا، باحث اقتصادي بإدارة البحوث والإحصاء ، مصرف ليبيا المركزي .

- **النشرات والتقارير:**

- **مصرف ليبيا المركزي** : إدارة البحوث والإحصاء ، التقارير السنوية أعداد مختلفة .
- **إحصائيات التجارة الخارجية** ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق – أعداد مختلفة .
- **شبكة التجارة الدولية .**

The Shadow economy and its impact on economic growth in Libya

Ammar Salem Ghariba.

ABOUBAKR Ahmed Alsadae .

Abstract

This study aims to study the phenomenon of the hidden economy in the Libyan economy, and its impact on economic growth during the study period, as well as to identify the most important reasons for the emergence and growth of the size of the hidden economy, and the most important problems and difficulties related to measuring the hidden economy .

This study relied on the analytical descriptive approach to reach the objectives of the study, and relied also on the inductive approach through the use of the simple numbers analysis model.

The study reached several results, the most important is the decrease in the percentage of the hidden economy in non - oil GDP during the first decade of the third millennium as a result of the measures taken by the Central Bank to eliminate the parallel market, also, the increase in the percentage of the hidden economy to record levels after 2011 with an annual growth rate of 13% of the volume of non-oil GDP activities as a result of the events the country went through .